

بغداد - الرياض

إعلام في العلن ودبلوماسية في السر

مهما اختلفت الاجتهادات .. لن نقبل أن يمس
أحدُ حرمة شبر واحد من أرض العراق
الامير عبد الله بن عبد العزيز

ثمة مفارقة لم تبرح السياسة العراقية نحو السعودية .. فالاعلام العراقي يشن حملات منظمة عبر إذاعات موجهة ووسائل الاتصال الرسمية ضد القيادة السعودية في الوقت الذي لم تتوقف المساعي العراقية عن محاولات بناء جسور اتصال بين بغداد والرياض لاستدراك التدهور الذي أصاب العلاقات الثنائية ..

كانت هذه الازدواجية قائمة بعد دخول الكويت وظلت قائمة عشية الحرب ، ولم تتوقف بعد انتهاء الحرب ، وكان بالإمكان تفسير هذه المفارقة على أساس وجود تيارات في السياسة العراقية بعضها متشدد وبعضها مرن ، إلا أن آلية صنع هذه السياسة تنفي وجود تيارات تقوم على تعدد الاجتهادات ، إذ أن مصدر القرار واحد، وهو الذي يوجه الاعلام العلني من جهة والدبلوماسية السرية من جهة أخرى..

لقد أتاحت العلاقات الوثيقة بين السعودية والعراق منذ أواخر السبعينات حتى 1990 أن يتكوّن انطباع قوي في بغداد بأن القيادة السعودية شديدة الحساسية من الحملات الاعلامية المضادة وهي تتحسب لمواجهتها والعمل على إيقافها ، وأستند ذلك الانطباع الى الطريقة التي كانت السعودية تتعامل بها مع الاعلام المضاد في السبعينات والثمانينات حين كانت بغداد طرفاً في التوفيق والتنسيق بين السعودية وبعض المنابر الإعلامية في تلك السنوات. ففي أول محاولة لاصلاح العلاقات الثنائية منتصف السبعينات طلب السعوديون إيقاف بث اذاعة معادية لهم كانت تُدار من جانب العراق ، وقد يكون ذلك أحد الأسباب الكامنة وراء تكثيف الجهد الاعلامي المضاد للسعودية في أزمة الخليج كعامل ضغطٍ عدّ مؤثراً وكان يُراد به أن يعمل في اتجاه تغيير المواقف ، إلا أن الذي حصل هو أن السعودية لجأت للمرة الأولى خلال الأزمة الى السلاح نفسه في التعامل مع الحكومة العراقية فشنت هجومها الاعلامي المضاد عبر الاذاعات الموجهة والصحافة المحلية والعربية والدولية وبكثافة غير معتادة دون أن تلوذ الى المراضاة لاحتواء الحملات الاعلامية العراقية .. وقد جاء رد الفعل السعودي مفاجئاً الى حدٍ ما وغير وارد في الحسابات التقليدية التي قامت على أن السعوديين يتحاشون الخوض في معارك الحرب النفسية المتقابلة ، وما يرتبط بها من جهد سياسي للتأثير على مصداقية الطرف الآخر والدعوة المباشرة لتغيير نظام سياسي في بلد آخر ، أي أنها المرة الأولى التي بدا فيها وكأن مساندة دعاة تغيير نظام الحكم في العراق قد باتت من الأولويات العلنية في الاعلام السعودي .

في الجانب الآخر من المفارقة ، كانت هناك دبلوماسية سرية .. إذ لم يكن مستحيلاً إستدعاء بعض ما ترسب من علاقات متينة بُنيت بين السعودية والعراق خلال الحرب العراقية – الايرانية ، ونشأت عنها لغة مشتركة مع شخصيات سعودية كثيرة اسهمت في بلورة التفاهم السابق بين بغداد والرياض ، ومن بين تلك الشخصيات الشيخ عبد العزيز بن عبد المحسن التويجري ، وهو مفكر وسياسي سعودي ، يشغل منصب نائب رئيس الحرس الوطني ، كان قد تردد على زيارة بغداد مرات كثيرة لوحده ، أو بمعية الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي ورئيس الحرس الوطني ، فعرفه الرئيس صدام حسين وكان يستأنس بآرائه ، حتى صار يناديه : (يا بدويّنا ..) في إشارة احترام لما يتمتع به من حكمة بدوية ، كما عرفه عن قرب السيد برزان التكريتي منذ كان رئيساً للمخابرات العراقية وأعجب برؤاه في الحياة ، عدا عن آرائه في السياسة .. ثم أدام الصلة معه بعدما ذهب الى جنيف ليكون ممثلاً للعراق في المقر الاوربي للأمم المتحدة ، وصار يتردد على زيارة الشيخ التويجري في منزله بالمدينة السويسرية ويستقبله في بيته دونما حواجز في فترة ازدهار العلاقات الثنائية . حتى إذا دخلت القوات العراقية الى الكويت وبدأت العلاقات مع السعودية بالإنهيار ، قررت القيادة العراقية إستثمار تلك العلاقة المميزة مع رجل أظهر الكثير من الحماس للدفاع عن العراق ، الذي رأى فيه ، ما كانت قيادة بلاده قد رأتها فيه أيضاً كحاضرة من أبرز حواضر الحضارة العربية الاسلامية ، كما وجده عمقاً لبلاده ، مثلما كانت بلاده عمقاً للعراق .



لم تكن ساعات كثيرة قد مرت على صباح الخميس 2 / 8 / 1990 حين تحدث السيد برزان التكريتي من مقره في جنيف مع الشيخ عبد العزيز التويجري الذي كان موجوداً بمنزله على ساحل بحيرة « ليمان » بجنيف ، وبادره بالسؤال :

– هل سمعتَ بالذي حصل ..؟

فأجاب الشيخ التويجري : نعم لقد عرفتُ بتطورات الموقف ..

فسأله ثانية : ما موقف القيادة السعودية ورأيها بهذا التطور الجديد ؟

فقال التويجري : لو كنتُ موجوداً في الرياض لما أمكنتني الاجابة عن سؤالك بدقة ؟

– إذن ما رأيك الشخصي انت ؟

– يا أخ برزان ، لقد دخل الجيش العراقي الى الكويت اليوم ، وانت تعرف أن الجيوش قد تقوم بأعمال لا ترضى عنها قياداتها ، وربما يكون في الجيش العراقي من ليس على مستوى الوعي والانضباط والخلق لذلك أرجو أن تنتقل إلى الرئيس عني كمواطن عربي مسلم ، ليوجه جنوده بالمحافظة على حرمان الكويتيين وأمنهم .. لأن ذلك يعيننا جميعاً .. وقبل كل شيء ..

وبعد مرور أقل من شهرين على الثاني من آب « اغسطس » التقى الرجلان في منزل التويجري بجنيف ، وتحادثا مطولاً في تفاعلات الازمة وأستذكرا حديثهما عن المخاوف من تعرض بعض مصالح الناس وحرمانهم في الكويت للاذى ، وأبلغ السيد التكريتي الشيخ السعودي (أن ضباطاً قد أعدموا لتسببهم في أعمال من هذا النوع) .. أما التويجري فجدد مناشدته لسحب القوات العراقية من الكويت لتفادي وقوع حرب قد تعرض مصالح العراق ومستقبله للخطر .

كان سبعاوي إبراهيم الأخ الآخر غير الشقيق للرئيس العراقي هو آخر من زار السعودية من المسؤولين العراقيين قبل أزمة الخليج ، عندما أجرى بصفته مديراً للمخابرات آنذاك مباحثات مطولة مع الامير تركي الفيصل مدير المخابرات السعودية ، ونشأت بينهما صلة شخصية ترتبت عن لقاءات عمل وجولات قاما بها في أنحاء من السعودية ، ونتج عن الزيارة إتفاق على تحديد الموانع التي لا يجتازها الطرفان إزاء مصالح كل منهما ، لكن تلك الجلسات الطويلة لم تتطرق من قريب أو بعيد الى الخلاف العراقي – الكويتي وما يمكن أن ينشأ عنه من تطورات . الا أن سبعاوي لم يتمكن من إجراء أي اتصال بالسعوديين منذ الثاني من آب 1990 .. غير أن أخاه برزان ظل يؤدي دور حلقة الإتصال غير المعلنة بعد إنهيار العلاقات الرسمية بين البلدين .



لم يمض وقت طويل على عودة الشيخ السعودي الى الرياض حتى بعث السيد برزان إلى الامير عبدالله بن عبد العزيز عبر شخصية عربية في سويسرا يطلب ترتيب لقاء جديد في جنيف .. وبلغ الأمر الملك فهد بن عبد العزيز الذي سمح بعقد اللقاء في إنتظار ما يمكن أن يصدر من مبادرة في مرحلة شديدة التعقيد أصابت المنطقة والعلاقات الثنائية ، ولم يكن اللقاء ليتم هذه المرة بالطريقة الميسرة التي كانت اللقاءات الكثيرة السابقة تتم بها ، وتقرر إختيار فندق الانتركونتينتال بجنيف مكاناً لعقد اللقاء .

تقابل الاثنان اللذان إعتادا مخاطبة بعضهما باسمي الكنية : ابو محمد .. وأبو عبد المحسن .. كان السود والإحترام الشخصي بينهما يظل الحوار بمنأخ غاب عن أجواء علاقات البلدين في تلك المرحلة الحرجة ، التي بدأت فيها طبول الصدام العسكري تقرر في أرجاء المنطقة وقد تدفقت عليها جيوش الولايات المتحدة وحليفاتها ... واتخذ طرفا الأزمة مواضع الوثوب بعد أن بدا أن حلاً سياسياً للمواجهة يبتعد شيئاً فشيئاً .. لقد جاء المسؤول العراقي للبحث في سبل منع وقوع الحرب ، مقتنعاً أن مفتاح الحل سيكون في إيجاد تفاهم سعودي عراقي حول مستقبل المنطقة وبلدانها .. لذلك شرح مطولاً جذور الخلاف العراقي الكويتي الذي بلغ ذروته في الثاني من آب « اغسطس » 1990 ، وشبه القتال الذي خاضه العراقيون في مسألة الكويت بالقتال الذي خاضه الملك عبد العزيز آل سعود لتوحيد شبه الجزيرة العربية وأضطره الى الاصطراع مع قبائل شتى قبل أن ينشر الاستقرار في دولة كانت شاسعة الاطراف متنوعة الولاءات .. وكان الشيخ التويجري – الأكثر تشبهاً بشخصية الملك عبد العزيز وإعجاباً به – يصغي الى العرض الذي مهد به المسؤول العراقي لدعوته إلى قيام تفاهم سعودي

– عراقي يحدد مستقبل المنطقة في ضوء ما إستجد بعد الدخول العراقي إلى الكويت .

لم تكن الاشارات التي أُعطيت عن الملك عبد العزيز ودوره في توحيد شبه الجزيرة العربية كافية في ذلك الحوار لإحلال أولوية بديلة عن ما كان يشغل السعوديين من قلق بعد أن تحسبوا بأنهم قد يصبحون « هدفاً » في هذا الذي يحصل منذ دخول القوات العراقية الى الكويت ، وأن بلادهم قد تكون عرضة للاكتساح أمام جيش من مليون جندي لو إندفع الى ما خلف الاراضي الكويتية ، لم يكن المستمع السعودي قادراً على أن يصدق ما يجري ، ولذلك ، أيضاً ، لم يُبد كثيراً من الإكتراث بالحديث حول تفاهم عراقي – سعودي جديد .. إذ لم يعد هناك مناخ للثقة كالذي ساد في عقد الثمانينات وإنفراط نهائياً بعد لقاء جدة قبل إثنتي عشرة ساعة من يوم الثاني من آب (أغسطس) 1990 والذي جمع وفدين من العراق والكويت ، إنه يدرك لأول مرة ، كم كان النموذجان العراقي والسعودي متباعدين ومفترقين في الحكم وأن الشعور بأنهما قد إلتقيا بضع سنوات كان ضرباً من الوهم والامل أصاب الطرفين على حد سواء ..

قال السيد برزان : إننا عائلة واحدة .. ودعنا نبحث عن حل في مناخ من هذا النوع ..

فعلق الشيخ التويجري : إنني مخول أن أنقل اليك بأن الملك فهد يؤكد أن السعودية لا تمنع في الوصول الى حل يضمن سلامة جيش العراق ويمنع وقوع الحرب ، وإذا ما خرج الجيش العراقي من الكويت فإن كل شيء يمكن أن ينتهي .. ولكم أن تقدروا درجة إهتمام الملك وولي العهد الامير عبدالله بخطورة الموقف وحرصهما على مصالح العراق .. وأعتقد أن كل شيء سيحقق بعد الانسحاب من الكويت . كانت ثلاث ساعات قد مضت على اللقاء بين الرجلين حين عاد الشيخ التويجري يقرأ شعراً عربياً قديماً فيصغي إليه السيد برزان ثم يستوقفه ليطلب منه أن يقرأ مجدداً ، أكثر بيت من الشعر كان قد أثار إهتمامه .. فأعادته الشيخ غير ما مرة :

إذا إحتربت يوماً وفاضت دماؤها

تذكرت القُرْبى ففاضت دموعها

كان الوضع شديد التعقيد .. فالسعوديون صاروا حذرين من العراقيين ، لكنهم مع ذلك لم ينفقوا تماماً حق العراق في بعض مطالبه المعلنه أمام الكويت ، وقد أعطى الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس الوزراء ووزير الدفاع في تلك المرحلة تصريحاً لم يتردد فيه عن الاعلان بأن حقوقاً للعراق قد تُعطى له في حقول النفط والحدود وفي الجزر المختلف عليها إذا انسحب من الاراضي الكويتية . ولا ينكر السعوديون أنهم أنفسهم كانوا يتحفظون في أمور كثيرة على السياسة الكويتية ونموذجها في الحكم ، وذهب السيد بسام ابو شريف مستشار الرئيس الفلسطيني في إستذكاراته لي عن الدور الفلسطيني في الأزمة الى (أن الفلسطينيين كانوا قد مهدوا للحصول رد فعل عراقي إيجابي بعد تصريح الأمير سلطان بحيث يعطي اشارة على قدر من المرونة ليبدأ بعد ذلك عمل سياسي كبير لحل الأزمة عربياً .. إلا أن الرد العراقي الذي اتفق عليه مع الفلسطينيين لم يصدر .. دون أن تكون هناك أية أسباب معلنه) .

من الغريب حقاً أن المسألة لم تعد مسألة عراقية – كويتية.. بل صارت مسألة عراقية – سعودية ، ليس واضحاً من هو الفائز فيها ومن هو الخاسر ، لذلك بات من الصعب عقد صفقة فيها رابحان .. كان بالإمكان الحديث عن إتفاق فيه رابحان قبل دخول القوات العراقية الى الكويت.. أما بعد إنهيار العلاقات بين بغداد والرياض فإنه من المستبعد أن يتم إنجاز صفقة ليس فيها خاسر ورابح .. فلا إتفاق برابحين .. وربما تأخر الحديث (بضعة أشهر) عن تفاهم جديد بين الرياض وبغداد يقوم على التناظر بين معركة توحيد يخوضها العراق ويضم فيها الكويت ومعركة توحيد للجزيرة العربية كان خاضها قبل نصف قرن الملك عبد العزيز آل سعود .. وربما كانت مثل هذه المناظرة ذات جدوى لو أنها جرت قبل أن تُفاجأ السعودية بأحداث الثاني من آب « اغسطس » 1990 .

كان إجتماع جنيف ما يزال مستمراً .. عندما بدأت إذاعات موجهة في بغداد وجدة بشن حملات منظمة لكسر الهيبة ونزع المصداقية .. وحين إنفض الاجتماع لم يتحقق ما يبرر توقف ذلك التراشق الكلامي الصاخب عبر الأثير الذي مهد لتراشق النيران في وقت لاحق ..



لم يتردد الرئيس صدام حسين في الطلب من رئيس وزراء بريطانيا الأسبق إدوارد هيث أن يتوسط بين العراق والسعودية خلال حوارهما في الحادي والعشرين من شهر تشرين أول (أكتوبر) 1990 ، وطبقاً لمحضر كان قد دونه حامد حمادي ، فإن الرئيس صدام حسين قال للسيد هيث :

– إن هناك أربع دول معنية بالازمة هي : أمريكا وبريطانيا والعراق والسعودية ، فإذا ما تفاهمت السعودية مع العراق بمباركة من امريكا وبريطانيا فلا شك أن بإمكاننا أن نصل الى أفضل الحلول .

سأل هيث :

– هل توجد إتصالات دبلوماسية الآن بين السعودية والعراق ؟

أجاب الرئيس صدام :

– إن كلا الطرفين لا يرفض مبادرة الآخر ونحن نتعامل مع إشارات نتلقاها من السعودية ، وعندما يتلقون إشارات منا فأنهم يتعاملون معها أيضاً . ثم إستدرك قائلاً : مع ذلك ليس هناك شيء جدي حتى الآن .

سأل السيد هيث :

– هل تعتقد أن الملك فهد متمكن ومستعد الى درجة يستطيع بها التوصل الى إتفاق مع العراق ؟

أجاب الرئيس صدام :

– حتى الآن أعتقد نعم ، إذا لم تعارض امريكا وبريطانيا .

فقال السيد هيث :

– إذن علينا أن نعمل لاقتناع الولايات المتحدة .

هنا أراد الرئيس صدام أن يحدد الصيغة التي يراها مناسبة للحديث مع السعوديين :

– إن عليكم عندما تتحدثوا الى السعودية أن تُظهروا أنكم في غير خط الولايات المتحدة .

فأيد السيد هيث هذه الملاحظة وقال :

– نعم هذا صحيح ، ففي عام 1973 عندما كنت رئيساً للوزراء رفضت بريطانيا الإتفاق مع الولايات المتحدة على مساندة اسرائيل في الحرب ورفضت إستخدام قواعدها في قبرص من قبل الولايات المتحدة .

وأضاف في مكان آخر من الحوار :

– بمقدار ما كان لكم من مخاوف إقتصادية ينبغي أيضاً أن نقر أن للدول العربية مخاوفها هي أيضاً من القوة العراقية .

هز الرئيس العراقي رأسه وأيده في هذه الملاحظة ، فعاد السيد هيث يسأل ثانية :

– هل تحقق شيء ملموس من إتصالاتكم مع السعودية ؟

توقف الرئيس صدام قليلاً ، ثم قال :

– أنا لم أقل إنها اتصالات ، بل قلت إنها إشارات ، فكل الذين يأتون من السعودية يحملون مشاعر طيبة ويعكسون رغبتها في إقامة علاقات حسنة ونحن كذلك عندما يزورنا أحد من العرب ويذهب الى السعودية نقول له إنه لا أساس للخوف من القوة العراقية ونحن نحترم العلاقات بيننا .

سأل السيد هيث :

– لكن هل وصلت هذه الاشارات الى المستويات العليا ؟

فأجابه الرئيس :

– نعم كلها وصلت الى المستويات العليا .

واصل السيد هيث توجيه أسئلته :

– كيف يمكننا إذن ترتيب لقاء بين سيادتكم والملك فهد ؟

أجاب الرئيس :

– يمكن ان يتم ذلك ببسر إذا تهيأت الاجواء .. وليست عندي (عقدٌ) لان التقى فوراً بالملك ولا اعتقد ان لديه هو ايضاً أية مشكلة .

هنا وجه هيث سؤالاً محدداً :

– إن اتفاقاً بين السعودية والعراق سيُرحب به على نطاق واسع لكن الاطراف الاخرى ستقول إن للأمم المتحدة قرارات فما مصيرها ؟

فقال صدام حسين : إن ذلك سيُسَهّل النظر بعقلية أخرى الى كل ما يتصل بقرارات مجلس الأمن .

وسأل السياسي البريطاني العجوز الرئيس صدام إن كان هناك أمر لا يريد منه أن يثيره في البرلمان عند عودته الى بريطانيا ، فالتفت الرئيس

الى طارق عزيز الذي قال على الفور : أفضل ان لا يجري الحديث عن الاتصالات مع السعودية . فقال هيث : لكنكم لن تمانعوا لو أرسلت إشاراتٍ

الى السعودية لأنني أعرف كل الأركان هناك ؟

لقد كان حديث الرئيس صدام عن وجود (إشارات) بين العراق والسعودية يتعلق بما نقلته وفود إسلامية زارت البلدين والتقت مع قادتهما

، إلا أنه لم يشأ إخبار السياسي البريطاني المتقاعد بإجتماع كان قد عُقد فعلاً بين مسؤولين عراقيين وسعوديين في جنيف ، وترك للسيد

هيث أن يخاطب القيادة السعودية على طريقته لعله يستطيع أن يؤسس رأس جسر آخر بين بغداد والرياض ، وهو ما أتضح لاحقاً بأنه مهمة

عسيرة لم يكن بإستطاعة هذا الرجل العجوز أن يتولاها لأن مهمته الحقيقية والرئيسية في العراق كانت إخراج أكبر عدد ممكن من البريطانيين

والغربيين المحتجزين في بغداد وليس القيام بمهمة دبلوماسية عسيرة من هذا النوع .

وتدل مداخلة ادوارد هيث على أن إحدى أهم معضلات منع التفاهم العراقي السعودي هو غياب الوسيط النزيه بين البلدين الذي كان يستطيع

أن يصف لكل طرف مقدار حق الطرف الآخر .



في اللحظة التي شعر فيها الرئيس صدام حسين أنه يخسر المملكة العربية السعودية أدرك أن الباب قد أقفل أمام إيجاد حل سياسي عربي ،

وكان يصف السعودية بـ (المفتاح) ويعرف أنها وليس سواها من يستطيع تغيير إتجاه الأحداث في المنطقة ، ولا شك أنه كان يستعيد في

الأيام الأولى للأزمة لحظات إزدهار علاقته مع الملك فهد بن عبد العزيز وما بُني من جسور ثقة كان يندر أن تمتد بين نظامين عربيين مختلفين

في توجهاتهما السياسية والاجتماعية والفكرية ، حتى بدا أن ما استحال بناؤه على الرئيس المصري جمال عبد الناصر من علاقة مع القيادة

السعودية في عهد الملك سعود والملك فيصل قد غدا متاحاً للرئيس صدام حسين .. ولم يعد السعوديون ، من جانبهم ، يترددون عن الافصاح

كل يوم ، خلال الازمة وبعدها أنهم كانوا أحبوا الرئيس العراقي ووثقوا به وبنوا الآمال عليه . ولذلك جاء رد الفعل المعاكس نحوه بقوة

تلك العواطف والقناعات عندما استنتجت القيادة السعودية أنها بعد أن فوجئت بالزحف العسكري العراقي على الكويت (قد اصبحت مهددة

هي ايضاً ..) .. وأن الأمر لم يعد يعني الكويت وحدها، سواء بما أُبلغت به الرياض من معلومات وصور قيل إنها جاءت من واشنطن ، أو بما

تحسسته مصادرها من إشارات قد تكون كافية وقد لا تكون .

وأذكر أن الأمير فيصل بن فهد قال لي خلال حديث بصفة شخصية : إن الرئيس صدام لم يكذب علينا طوال سنوات معرفتنا به وكان يلتزم

بأي وعد يقطعه لنا إلا مرةً واحدةً وأعني بها وعده بعدم غزو الكويت .. وربما كانت تلك هي المرة الوحيدة التي لم يصدق فيها معنا .. لكنها

كانت تجربة قاتلة حقاً ..

وبدا كأنّ الحكومة العراقية تتخلى فجأة عن آخر صمام أمان عندما ألغت ، بطريقة خيّل لكثيرين أنها لن تتكرر كأسلوب في السياسة العراقية ، إتفاقيةً أمنيةً تنظم العلاقات مع السعودية كان قد جرى التوقيع عليها سنة 1989 عند زيارة الملك فهد الى العراق ، وكانت بغداد تريد من تلك الاتفاقية أن تصبح نموذجاً دعت الى تبنيه دولاً أخرى من داخل مجلس التعاون العربي الذي كان يضم (العراق ومصر والاردن واليمن) أو من دول مجلس التعاون الخليجي ، وفي تقديري أن سورة من الغضب الجامح كانت وراء القرار المفاجيء بإلغاء الاتفاقية (1991/1/21) ثم قطع العلاقات الدبلوماسية مع الرياض (الى جانب القاهرة وروما وباريس ولندن وواشنطن) إذ بدأ وكأن العراق قد تجاوز هذا المستوى من الأداء السياسي ولن يعود إليه مجدداً بعد أن تمكن من المحافظة على علاقاته الدبلوماسية مع ايران على الرغم من انغماره في حرب ضروس امامها قامت على فرضية ازالة أحد المتصارعين في الحرب ، وكنت أظن في ضوء تجربة الحرب السابقة مع ايران ، وعلى خلفية تجربة قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا خلال السبعينات ، ان العراق لن يضطر الى ان يكون البادىء في اعلان قطع العلاقات الدبلوماسية أو الغاء الاتفاقيات ، لأن القرار الذي يتخذ في دقائق يتطلب لمعالجة اثاره عملاً مضمناً ومعقداً قد يستمر سنوات طويلة وتترتب عليه تنازلات كثيرة وكبيرة كان بإمكانه ان لا يضطر الى عرضها على الطرف الآخر ، وأقلها أن يتحمل العراق من جانبه وحده مبادرة اعادة العلاقات .. إذ ثمة تدرج في أي موقف ، عندما يكون بالامكان اللجوء الى خفض التمثيل الدبلوماسي وسحب السفراء وإبعاد عدد محدود من الدبلوماسيين للتعبير عن الرغبة في تقليص مستوى التعامل السياسي والدبلوماسي .. وهو ما تجاوزه الدبلوماسية العراقية لتصل مرة واحدة الى الذروة ، ثم يصبح عليها بعدئذٍ أن تتحمل نتائج قرار متعجل ، ليس معروفاً حتى الآن ظروف اتخاذه ، حيث تعذر على خبراء الخارجية العراقية اعطاء رأيهم .. لأنهم لم يسألوا أصلاً قبل اعلان القرار عبر وسائل الاعلام .



ما كاد شهر واحد يمر على إنتهاء حرب الخليج حتى مرر السيد برزان التكريتي ، مرةً أخرى ، عبر شخصية غير سعودية ، طلبه لمقابلة الشيخ عبدالعزيز التويجري مجدداً ، فعاين الملك فهد وولي عهده الأمير عبدالله في ما بلغ الرياض من طلب وقررا الموافقة مرة أخرى على عقد اللقاء ..

وكان فندق « لاري زيروف » بجنيف مكاناً لهذا اللقاء .. وأفترض السعوديون أن اللقاء الأول قد جرى في وقت لم تكن فيه الحرب قد وقعت بعد ، وكانت ما تزال اجواء سلام قلق وحرب محتملة تسود المنطقة ، لذلك تعاملوا مع منطلق الآمال الكبيرة التي سادت آنذاك ، أما هذا اللقاء فينعقد بعد أن انتهت الحرب وخرج منها العراق بلا كويت وتحطمت الكثير من قدراته . إن اللحظة الأولى التي تلي الحرب قد تكون لحظة يأس ربما يقبل فيها الخارج من النار بأي شيء يُعرض عليه ، مع أن المبعوث السعودي لم يكن لديه ما يعرضه ، لكنه قد يستمع الى طروحات تخلو من الآمال الكبيرة بعد إنهيارات متتالية في العلاقات الثنائية عدا عن ما أصاب المنطقة من إختلالٍ وتصدّع .. وطبقاً لما يرويه الوسيط فقد باشر المسؤول العراقي بقراءة رؤوس نقاط مكتوبة تتضمن عرضاً جديداً لمصالحة فورية مع السعودية فاستوقفه مستمعه السعودي:

— هل ما تقرأه هو رأي الرئيس صدام .. أم أنه رأيك ؟..

فأجاب :

— يمكنك أن تُعدّه رأي الرئيس الذي يريد إيصاله الى الملك .

ثم واصل عرض مشروع المصالحة : عودة فورية للعلاقات .. إعادة ضخ النفط العراقي عبر الانبواب السعودي الى ميناء (ينبع) على البحر الأحمر .. و .. و ..

لم تكن الموضوعات التي تناولها تقل عن عشرين مسألة حيوية وحساسة .. فقاطعه الشيخ التويجري ثانية :

– لا أعتقد أن هذا يمكن أن يتحقق بهذه السرعة والسهولة بعد كل الذي حدث.. وأخشى أن لا يكون هناك رد على هذا العرض من جانب القيادة السعودية .

وأبلغ السيد برزان التكريتي الشيخ التويجري أن العراق يرغب في أن تقوم المملكة العربية السعودية بدور رئيس وفعال في إعادة بناء العلاقات العراقية الأمريكية بعد أن إنهارت جراء تفاعلات أزمة الخليج.. ويبدو أن هذا الطلب لم يجد سبيله للإستجابة أيضاً.. عندما عاد المبعوث السعودي لم يطلب إليه نقل أي رد على العرض الذي استمع إليه في جنيف.. لكن الباب لم يغلق أمام لقاء على مستوى أعلى.. في حين ظل التويجري يردد :

– إنني لست صانع سياسة.. أنا حامل بريد وحسب .



كانت هناك حيرة في تفسير سبب لجوء العراق الى إطلاق وصف « بلاد نجد والحجاز » على المملكة العربية السعودية بعد أيام قليلة من الدخول الى الكويت ثم عودته عن هذا الوصف بعد حرب الخليج مباشرة عندما اصدرت القيادة العراقية تعليمات محددة الى وسائل الاعلام الرسمية بالتوقف عن ما درجت على إستخدامه من أوصاف خلال أشهر الازمة الستة ، إذ بدأ اللوهلة الاولى أن الامر قد لا يكون اكثر من لجوء الى لغة إعلامية تقصد التحريض واثارة الحفيظة ، وان اللجوء الى هذا الوصف قد تم في مناخ الانفعال والتوتر الذي افرز بلبله اعلامية وفكرية وسياسية عنيفة وعالية الاضطراب ، إلا ان هذا التفسير لا يصمد كثيراً ، فالأمر أبعد من ان يكون مجرد موجة لغوية جرفت وسائل الاعلام بتكسراتها ، إذ كان هناك مصدر خارجي واحد على الاقل قد مرر الى بغداد مشروعاً يفترض أنه كان يشغل بعض الاوساط الغربية ويقوم على فكرة « إحتواء مراكز الاستقطاب الاسلامية سواء كانت محافظة او متطرفة » وعلى قاعدة الفصل « بين الاسلام والنفط ».. ولكي يتم ذلك فإن مراجعة للولاية السياسية على الجزيرة العربية ستكون مطروحة وقابلة للتداول إذا ما حصلت هزة كبيرة في المنطقة ، وها هي الهزة قد وقعت بعد الثاني من آب 1990 ، ويذكر تقرير دولي وصل أكثر من دولة عربية ومنها العراق « أن من مصلحة الولايات المتحدة الامريكية ان تضع في الاعتبار خيار إعادة تقسيم المنطقة إلى اشكال وحجوم جديدة للدول يشمل ايران والعراق ودول الخليج واليمن والمملكة العربية السعودية ، بحيث لا تكون مصادر الطاقة على تماس بنقاط الالتهاب وعوامل التفجر ، وهذا يقتضي الفصل بين النفط والاسلام ، وربما أيضاً بين النفط والديمقراطية التي قد تأتي بقوى علمانية متطرفة تعمل على المس بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة » ، ويمضي التقرير « إلى أن انهيار أشكال الدول سيرتب البحث في خيار إقامة (فاتيكان اسلامي) على جزء من منطقة الحجاز ينفصل عن دولة نفطية في نجد ويمكن ترتيب صيغة للتوافق بين المرجعية الدينية وهيكلها السياسي وبين الحكومة النفطية الدنيوية ونطاقها في السيطرة » .

إن أحداً لا يستطيع ان يجزم بأن هذه المعلومات وحدها او هي بذاتها كانت أحد عوامل تكوين الايقاع الاعلامي العراقي ، كما أن أحداً لا يستطيع الجزم بأن ذلك الايقاع كان مجرد إفراز لمخاض الانفعال العنيف والمتقابل بين أطراف الصراع آنذاك .

إن ما يجعل قبول هذا السيناريو ، الذي كان واحداً من عوامل البلبله ، أمراً معقداً هو أنه يعني الجميع ولا يعفي أحداً من تحمل نتائجه ، وهو نار شؤم تحرق الجميع لذلك فإن من مصلحة الجميع ، لو صح وجود مثل ذلك السيناريو ، أن يقاوموه ويغلقوا الابواب في وجهه .

على أن تشبيهه ما قام به العراقيون في الكويت بالغزوات الكثيرة التي عرفها تاريخ شبه الجزيرة العربية وساحل الخليج العربي على مدى قرون متصلة ، وتشبيهه الهدف المعلن لإعادة توزيع الثروة بما كانت القبائل قد إعتادت أن تهدف إليه في غزواتها لإطعام أبنائها ، يخلق مشكلة في المقارنة والتناظر ، حيث جاء الحدث هذه المرة غير متوافق مع القيم الجديدة التي سادت في المنطقة بعد نشوء دولها الحديثة ، وأغلقت الباب خلفها على عصر الإحتراب القبلي ، ولذلك فإن العودة الى الماضي وقيمه ليس أمراً مستحيلاً ، ولكن ذلك ينبغي أن يكون شاملاً ومقبولاً من الجميع .. وعندئذ فإنه قد يعني الغاء كل ما جرى الاتفاق على سيادته من قيم خلال قرن كامل على الأقل ، وعندها ، ربما لن يبقى

شيء في موضعه .. لا بل إن أية دولة قد لا تبقى على حجمها وربما لن تبقى في موضعها أيضاً.. لذلك فإن بعض المجتهدين كانوا يتحدثون عن (قرى) في الخليج تحولت إلى (دول) ووجوب إلتحامها بالدول الكبيرة القوية مثل العراق والسعودية ، إلا أن هذا الافتراض الذي شغل بعض الحالمين كان يصطدم بواقع أن نشوء دولة قوية ممتدة بين البحر الأحمر والخليج العربي هو أمر ممنوع وقد يؤدي الى تقييد دور المملكة العربية السعودية نفسها في اتجاه إمتصاص عوامل قوتها في الموقع والثروة .

وربما تحفظ السعوديون أنفسهم في قبول فكرة أنهم كانوا ينتظرون دوراً أكبر بعد حرب الخليج ، وهو الدور الذي يحصل عليه الطرف الذي يفترض أن نتائج الصراع كانت راجحة لصالحه ، إلا أن الذي حصل هو أن بروز أدوار جديدة للقوى الاقليمية بعد غياب دور العراق قد جرى عليه بعض التحوير .. إن الفكرة التي شغلت العراق قبل 1990 ينبغي أن لا تتكرر عند أحد سواه ، فقد وجد العراق نفسه مؤهلاً لملاء حيز الفراغ الافتراضي لغياب دور الدولة القائد واحتلال موقع الطرف القادر على خلق توازن عسكري وعلمي في مواجهة اسرائيل على أساس أن الصراع المقبل سيكون صراعاً تكنولوجياً ذراعاه العراق واسرائيل.. إلا أن حرب الخليج أخرجت العراق من الموقع الذي أراد أن يشغله وبدأت أدوار الأطراف الاقليمية الأخرى ، بعدئذٍ ، على النحو الآتي :

مصر : إستمرت - على الرغم من أحقيتها بدور كبير يتناسب مع مكانتها الحضارية وكثافة سكانها وموقعها الحيوي - في تحمل آثار غياب جزء من دورها العربي منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد وما عانت من عزلة إمتدت أكثر من عشر سنوات ضعفت خلالها قدراتها الاقتصادية ، مع أنها استعادت ، بعدئذٍ ، جزءاً من مكانتها الاقليمية من خلال دورها في منظمة الدول الافريقية وإسترجاع مقر جامعة الدول العربية ، وفعالية دبلوماسيتها لملاء الفراغات وتحقيق إنتشار دبلوماسي في أطر إسلامية وأفريقية وعربية ، غير أنها مع ذلك ، لم تتمتع بفرصة ملء الفراغ الذي خلفه خروج العراق من الموازنة الاقليمية بفعل ضعف القدرات الاقتصادية وبروز تحدٍ محلي واسع وشامل يمثله تيار الحركة الاسلامية المسلحة ، ناهيك عن الاصطدام بالدور الايراني في منطقة الخليج وفشل صيغة إتفاق دمشق الذي وفر المظلة لدور مصري في الخليج .. وقد يفسر ذلك توجهها للإلتحاق بالإتحاد المغاربي بعد أن ألغت عضويتها في مجلس تعاون سابق كان يضمها ، قبل أزمة الخليج ، مع العراق والأردن واليمن ..

ايران : عانت ، هي الاخرى ، من أنها لم تتحول الى قوة اقليمية مقبولة ، من العزلة وشك الآخرين في نياتها وأهدافها وظل قدرٌ من الرفض والتحفظ سائداً نحوها خاصة بعد أن أعلنت ضم ما تبقى من الجزر الإماراتية الثلاث فاصطدمت بإرادة دول الخليج المتضامنة تلقائياً مع الامارات ، كما أن حملتها الهائلة للتسلح التقليدي والكتلوي أثارت زعراً في المنطقة ، ثم برزت خلافاتها مع تركيا حول نمط العلاقة ومستوى النفوذ مع دول أواسط آسيا ودرجة الاتصال بالمعارضة الايرانية من جانب تركيا وحزب العمال الكردي التركي من جانب ايران ، فكان ذلك كله عوامل مستجدة ومضافة منعتها من بلورة موقف مشترك مع تركيا إزاء الوضع الاقليمي كان يمكن أن يحظى بدعم الخليجيين والمملكة العربية السعودية .

أما السعودية : فكان يفترض أن تصبح القوة الاقليمية المتقدمة على سواها متمتعة بما توافر لها من امتيازات سياسية بعد حرب الخليج الى جانب ما تملكه من ثقل اقتصادي ، إلا أن الذي حصل هو أن دورها قد تعرض للتعويض من جانب الدول الغربية الحليفة نفسها ، خاصة في إستغلال الخلاف الحدودي مع قطر والتحريض ضد دور « الأخ الأكبر » في العلاقة مع الدول المجاورة ، والتشهير الغربي باقتصادياتها من خلال التشكيك بقدرتها على التمتع بدور إقتصادي قائد في العقد المقبل.

وردت تقارير غربية أن السعودية مدينة بمبلغ (100) مليار دولار وهو أمر رده السعوديون الذين ذكروا أن الولايات المتحدة نفسها مدينة بنصف مليون ترليون ، في حين أن احتياطي السعودية من النفط ثابت على مدى 100 سنة مقبلة وهو احتياطي قادر على تغطية أي عجز وامتصاصه .. وبدأ أن الطريقة التي جرى فيها الحديث عن الاقتصاد السعودي كان إجترائياً بهدف التشكيك في امكانات المستقبل .

إلا أن أكثر المحاولات سعياً لإعادة ترتيب الأدوار كانت قد اتضحت في تشجيع إظهار مراكز تدفق النفط على الأطراف المحيطة ببحيرة النفط السعودية- الخليجية ، وذلك للتلويح بأن الاعتماد على هذه البحيرة لن يكون أزهياً وأن هناك مصادر متنوعة ومتناثرة للنفط يمكن أن

تُجمَع إلى جانب النفط العراقي في حال عودته ، لتصبح بديلاً عن النفط السعودي - الخليجي . ولذلك جرى الترويج لأهمية مكان النفط في اليمن وسوريا وموريتانيا والصومال والسودان . وهي يؤر جرى الانتاج من بعضها وما زالت المكامن غير المكتشفة في بعضها الآخر تحت المراقبة الأمريكية المباشرة وغير المباشرة .

وتمتع منافسو السعودية بقدر من المرونة المرحلية في تعامل الولايات المتحدة معهم ، فقد حظيت الانتخابات العامة في اليمن بمباركة أمريكية علنية ووفرت واشنطن غطاءً للسياسة اليمنية إزاء مسألتها الوحيدة والديمقراطية ، كما وفرت مظلة حماية لموجودات اليمن من النفط وإتضح الموقف الأمريكي جلياً خلال الحرب اليمنية بعدئذٍ ، ولم تتخذ واشنطن موقفاً حاداً ضد إيران بما يخص موضوع الجزر مقارنة بالموقف الأمريكي الحازم إزاء الطموحات النووية الإيرانية ، واستمر التخويف من قدرة العراق على العودة للعب دور الدولة العسكرية الطامحة لادامة الشعور بالقلق وتكريس الحاجة إلى الحماية الخارجية وبهدف منع حالة الاستقرار والثبات في المناخ السياسي العام بمنطقة الخليج .

وربما لن يقتنع السعوديون ، أن الاتفاق بين اليمن وسلطنة عُمان لتسوية موضوع الحدود ، بعد ربع قرن من التفاوض المعقد والبطيء ، قد جرى حسمه والتوقيع عليه بعد حرب الخليج بتوقيت غير مقصود لينغلق أمام السعودية الطريق الذي كان عليها أن ترنو إليه لبلوغ بحر العرب عبر مسارات مناطق الحدود الرخوة بين عُمان واليمن والسعودية في جنوب منطقة الربع الخالي ، إلا أن السعودية تدرك أن فرص توسيع سواحلها هو أمر غير متاح وأن ما لديها من انفتاح على البحر الأحمر وجزء من الخليج هو أنسب ما تستطيع التمتع به ، وأن حلم الوصول إلى بحر العرب يواجه جداراً صنعته الحليفان الجديدان : العدوان القديمان : اليمن وعُمان .. وقد يبدو من الصعب ان يستبعد السعوديون أن ما جرى ذو صلة بسواه من محاولات التطويق والتضييق على الدور السعودي الذي كان محتملاً ومفترضاً بعد حرب الخليج .. ولذلك ترى أن الموقف الرسمي السعودي كان ينحو إلى عدم التحفظ على الإتفاق الحدودي بين اليمن وسلطنة عُمان .

إن للجغرافيا مزاجاً سياسياً ..

وللسعودية جغرافيا ، غير ما لها من تاريخ ، تجعلها عالية التحسس لدورها ، فهي كبيرة في موقعها ، لا لأنها شاسعة مترامية الأطراف وحسب ، ولكن لأن موقعها المتوسطي بين أهم مائتين عربيين في الخليج والبحر الأحمر من جهة ، وبين المشرق العربي والقاعدة التحتية للجزيرة العربية من جهة أخرى ، يجعلها ذات مسؤوليات ليس بمقدورها ان تتخلى عنها ، أو تتراجع عن تحملها في إقليم شبه الجزيرة والخليج ..

عند جناحها الشرقي يمتد نتوء متحذب متصل بها وخارج عنها هو دولة قطر التي تربطها إليها عوامل التكوين السكاني إذ تعود أصول قبائلها إلى نجد التي تمثل الأم العشرية الكبرى ، وعند الزاوية الشرقية الجنوبية تمتد سلطنة عُمان التي تطل بوجهها على البحر وتعطي ظهرها لجيران البر ، فهي نقطة التقاء طرق البحر ، وفيه ومنه تجد دورها ومكانتها ، ولذلك كانت تسويتها لمشاكل الحدود مع الجيران على البر حتمية وممكنة على الرغم مما كان يبدو أمامها من مصاعب وعوائق لم تكن ان إنزاحت بمجرد ان اطمأنت إلى استقرار جيرة البر ، أما في جنوب شبه الجزيرة حيث اليمن العتيق فإنه متوحد منقسم ينغمز بمعالجة اختناقات متراكمة عن سنوات طويلة من الإحتراب ونقص الموارد ...

وعلى عكس ما يراه موحود الخليج وشبه الجزيرة العربية ، فإن هناك من السياسيين من ينظر لإبقاء التناقضات الطبيعية والسياسية في دول المنطقة كخاصية لا يمكن القفز عليها ، على إعتبار أن وجود هذه التناقضات يَبْقِي لكل دولة حجمها الذي لا ينبغي ان تتجاوزه في الأهمية أو الدور ، وفي هذه الحالة أيضاً فإن الدور السعودي سيظل محفوظاً بالقوة نفسها التي تقود بها الآن منظومة العمل الخليجي على الرغم مما يبدو وكأنه خروج من بعض الشركاء على هذا الدور .

لذلك .. حيثما إستدار المحيطون كانت السعودية تتجاوزهم بجناح كبير فيستشعر الآخرون مكانتها ودورها حتى لو لم تلوح بهما هي نفسها . أما التاريخ فمزاجه أكثر عمقاً من مزاج الجغرافيا .. والسعودية في هذا التاريخ هي مرجعية في الإنتماء إلى القبائل التي تحدر منها وعنهما كل عرب المشرق والخليج ، عدا عن مرجعيتها الدينية لكل مسلمي العالم .

لم تنشأ هذه البلاد في بحيرة من النفط او عند اطرافها وحسب ، فقد إنطلقت موجاتها الأول من أعماق الصحراء ، حيث تمتد ارض مجدبة تتخللها واحات لا تروي ظمأ المتعطشين الى الحواضر الكبيرة والمياه ، ولو لم تكن هناك دافعية أقوى من الثروة وأقوى من سلاح القبائل ، لما عرفت هذه الدولة الوجود ، ولا شك أن تلك الدافعية كانت معنوية وإرادية وقد استطاعت أن تكتل حولها قبائل متبعثرة متنازعة بعد جهد لم يتوقف النزيف فيه أربعين سنة ، وهذا يعني ان جذور الدولة السعودية لم تكن واهية أو هزيلة ، بل كانت ذات مد إرادي قوي بإمكانه ان يحمي الأجيال الآتية ، من كل ما يبدو مظاهر الإسترخاء واللين واستسهال الحياة.

وستضمن ثلاثة مرتكزات إستمرار الإعتراف الدولي بالدور السعودي في العقود المقبلة ، ويتشكل ثلاثي القوة من إلتقاء الموقع المثالي ، والرسالة الدينية ، والقوة الإقتصادية .

وتطل السعودية على أهم ممرين مائيين في المسافة ما بين جنوب شرق آسيا وجنوب أوربا ، وأعني بهما البحر الأحمر من الغرب والخليج العربي من الشرق ، ويعزز هاتين الإطاليتين وجود جزر سعودية حيوية في الخليج ، وأخرى في البحر الأحمر منها (فرسان) و (تيران) و (صنافير) وستكرس هذه الإطالة الواسعة من جهة الغرب صلة مباشرة بأوضاع الساحل الإفريقي الممتد من جيبوتي والصومال جنوباً الى خليج العقبة شمالاً . ويمكّن البحر الأحمر السعودية من التمتع بمنفذ حيوي لتصدير النفط ، كما يوفر فرصاً للإستفادة من مكامن البحر وثرواته المعدنية والغذائية .

وتنبع قوة الدور الإقتصادي من كون السعودية أكبر مستودع معروف ومكتشف لإحتياطي النفط يتجاوز 26% من مجموع إحتياطات العالم ، وقد أتاحت الوفرة المالية التي تدفقت منتصف السبعينات توظيف الإيرادات في حملة إستثمارات واسعة شملت البنى التحتية وبعض الصناعات الخفيفة والمتوسطة وشبكة الخدمات التي ستصبح ، عندئذٍ ، قاعدة لنمو إقتصادي متواصل على إيقاع متصاعد حتى في مراحل تراجع إيرادات النفط أو تحمل نفقات إستثنائية كتلك التي ترتبت على حرب الخليج وإلتزاماتها .

وعلى الرغم من بروز مصادر نفط متفرقة في العالم إلا أن الإعتماد على النفط السعودي سيستمر بسبب ضخامة الإحتياطي وتوافر شبكة نقل متطورة ، وإتساع فرص التصدير المباشر عبر المنافذ البحرية المتاحة على إطلالتي البحر الأحمر والخليج العربي وهي ميزات لا تتوافر عليها أية دولة أخرى مصدرة للنفط في العالم .

وتنعكس هذه الميزات الإقتصادية في تكريس الدور السياسي في سوق النفط العالمية ، إذ تشكل مواقف السعودية عنصر الحسم وسط الإتجاهات السائدة في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) ، بحيث يترتب دور سياسي تلقائي عن ميزة إقتصادية ليس بإمكان أحد عدم الإعتراف بها .

وتتمتع السعودية بأنها دولة ذات رسالة ، حيث توجد فيها أكبر مرجعية لمسلمي العالم ، ولذلك تشعر الدولة السعودية بأنها مؤتمنة على حمل هذه الرسالة ، وقد يعرضها ذلك لمواجهة تحديات سياسية ومعنوية كبيرة ومعقدة ، فهي طرف تلقائي في الدفاع عن قضايا المسلمين ، كما أنها تحتل بصورة طبيعية مكانها في صدارة خطوط التماس مع الأديان الأخرى ، ومع كل ما يترشح من حركات سياسية تستمد من الدين مادتها ودعوتها ، وتحاول السياسة السعودية صيانة موقف يتسم بالإعتدال وسط تيارات جامحة ومتنوعة الجذور سياسياً ومذهبياً وعرقياً ، ولذلك ستستمر الحاجة الى الدور السعودي للحفاظ على حالة الإعتدال ومنع طغيان التيارات المتعصبة والمتطرفة .



لم أفأجأ بأن أول سؤال أثاره الأمير عبدالله بن عبدالعزيز بعد أربع سنوات على إنفجار الخليج :

— كيف أحوال أهلنا العراقيين في الداخل .. ما معاناتهم في هذه الظروف .. ؟ كنا نتمنى أن تكون الأحوال غير ما هي عليه اليوم .. لكنها إرادة الله .. وما يهمنا الآن هي أوضاع شعب العراق ومستقبل حياته ..

لقد أحسستُ في تلك اللحظة أن الرجل الثاني في القيادة السعودية الذي أمضى سنوات طويلة في تأطير العلاقات مع العراق وتطويرها ، لا يتردد في التعبير عن قلقه على أحوال الشعب العراقي ومعاناته ، ولفت إنتباهي في المرة الثانية التي إلتقيته فيها ، أن عدداً من العراقيين قدموا إليه ليطلقوا عنده عبارات الإمتنان والإشادة ، فيستمع إليهم متأملاً الوجوه ثم يعيد السؤال نفسه : كيف أحوال أهلنا هناك ؟..

إن ثمة أصرة عميقة بين شعبين ، لم يكن صعباً تحسس نبضاتها في أحاديث الساسة السعوديين الذين طالما كانوا يلوذون بالماضي للإستنجاد بوقائعه ، فالشعبان كانا إمتداد بعضهما البعض ، وتجد قبائل نجد من (العنزة) و (العتبة) و (شمر) إمتداداتها في حاضرة العراق وباديته ، الى الحد الذي وصف فيه مثقف سعودي هو الدكتور حمد المرزوقي هذه العلاقة بأنها أصرة عميقة بين (نجد وكُود) و (عراق رَضُوع) للتدليل على تكامل في الجغرافيا والتاريخ ، حيث يشعر النجديون ، كما سائر السعوديين ، أن أرض السواد العراقية هي إمتدادهم الطبيعي ، مستعيدين من ذاكرة سنوات الجفاف صورة النزوح من نجد الى العراق ليشاركوا أهله حياتهم ومعاركهم فيمكث بعضهم فيه ويعود آخرون بعد حين حاملين معهم تجربة ثرة عن أرض خصبة وشعب كان دائماً مثار الإعجاب والفخر .. فالعراق مُرضعٌ أيام الجذب ونجد ولودة أيام الحاجة الى تأصيل النسب .

وقد لا يكون هناك شعب مسكون بالماضي مثل الشعب السعودي ، الذي يتخذ من نسبه الى سلسلة متلاحقة من حقب الأمس القريب والبعيد مصدر تكوينه الحضاري والقيمي المعاصر كما يجعل منه مصدر قوة في مقاومته للتغريب وتشبثه ببقاء النسب العربي .

وسيكرس هذا الحنين الى الماضي هاجس الخوف على العراق لدى السعوديين الذين يذكرون دائماً بأنهم (براء من أية مطامع في أرض العراق أو ثروته) وأنهم (لم يكونوا ينتظرون غير وجود عراق قوي مستقر وموحد يكون ظهيراً لهم) ، كما كان الأمير عبدالله بن عبد العزيز يقول في وصف موقف بلاده من العراق خلال سنوات الحرب مع إيران ، وهو الأمر الذي يفسر التحفظ التلقائي لدى السعوديين على نمو أي إتجاه يخل بعروبة الحكم في العراق أو يغلب نزعة طائفية على حساب أخرى ، لا بل إن شعاع (عروبة العراق قبل إسلامه) كان يتردد في السعودية بعد أول مراجعة سياسية لأثار حرب الخليج قام بها سياسيون سعوديون لاستقراء مستقبل المنطقة وبلدانها .

وقد تكون السياسة السعودية وُصفت غير ما مرة بأنها (سياسة محافظة تلوذ بالغموض ولا تفسر نفسها كثيراً) ولذلك إحتملت تفسيرات الآخرين طبقاً لظروفهم ومتطلباتهم..

حتى أن تجربة السعودية في التعامل مع الحركات السرية المعارضة لم تكن ذات تقاليد عريقة في سياسة البلاد ، وظهر ذلك جلياً بعد ازمة الخليج عندما تعاملت مع المعارضة العراقية بطريقة تختلف عن الأساليب التي اعتادت اللجوء اليها أنظمة عربية ذات تقاليد قديمة في تبني المعارضات والعمل السري ضد أنظمة أخرى ، وفي ظني ، أن السعودية لم تكن متحمسة للتعاطي مع هذه التجربة لأنها لا تمثل جزءاً من تقاليد سياستها الخارجية المستقرة .

حتى بدأ أن إحتضان السعودية للمعارضة العراقية بعد أزمة الخليج 1990 هو أمر غير مسبوق في تقاليد سياستها المعلنة ، غير أن الأمر إحتاج هذه المرة تفسيرين أقرب الى الحقيقة :

الأول : أن السعوديين قبلوا بمبدأ اللجوء طبقاً للمفهوم العربي بعد أن كانت كل الأوطان في هذه المنطقة حاضنات بعضها في سنوات الحاجة والبحث عن الملجأ الآمن ، ولذلك فأن جزءاً من قرار إستيعاب هجرات العراقيين منذ أيام رشيد عالي الكيلانيك كان مستخرجاً من هذا المفهوم الذي يتجاوز الإطار السياسي المجرد ليتسع فيصبح إطاراً أخلاقياً بدرجة أكبر .

الثاني : أن إستيعاب المعارضين والمهاجرين العراقيين ، لم يكن ليرتب سياسة جديدة تقبل بتسويق (الانقلابات) والتدخل في الشؤون الداخلية للآخرين .. بمعنى أن السعودية إمتنعت منذ البداية عن أن تكون حدودها الفراغ المفتوح لعبور أي عمل مسلح يهدف الى تغيير الوضع السياسي في العراق بالقوة .

ويدل تقرير عمل سري عن سلسلة لقاءات عقدتها المعارضة العراقية في السعودية سنة 1993 على ذلك من خلال هذا النص المجتزأ منه (إن السعودية لم تقترح علينا أي عمل ، واكتفت بالإستماع إلينا وأبلغتنا أكثر من مرة أنها لن تكون شريكاً في أي عمل ، وان الحل هو بيد

العراقيين أنفسهم ، وقد قيل لنا ولآخرين مرات عدة أن علينا ألا نتوقع أن يحمل السعوديون السلاح معنا أو بالنيابة عنا أو أن يسيروا بسلاحهم الى جوارنا ، وان مسألة منع إستخدام الحدود من جانبهم هو مبدأ ثابت رفض السعوديون تجاوزه أو الإخلال به) ويمضي التقرير الذي وضعه معارضون عراقيون الى القول (إن السعوديين كانوا معنيين بمسائل أكبر من الظروف السياسية اليومية للمعارضة ، وأظهروا إهتمامهم بمسألة وحدة العراق) ويختتم التقرير بالقول (إن السعوديين قالوا لنا إن القضية عراقية وليست سعودية ، ونحن لا نلغي مواقفنا من شعب العراق الذي ساندناه خلال سنوات الحرب الثماني مع إيران ، وان التشدد السعودي ضد أي مشروع لتقسيم العراق ويخل بضمان وحدته أرضاً وسكاناً هو محط رفض هنا .. ولذلك فمن الصعب أن يقبل السعوديون الإنخراط في أية خطة إنقلابية) .



كثرت الإشاعات ، بل كثرت روايات لا أحد يستطيع تأكيدها أو نفيها .. ومن ذلك ما تردد في منتصف سنة 1993 من أن الرئيس صدام استدعى أحد وجوه عشائر « شمر » الكبرى التي ينتشر نفوذها من اطراف مدينة الموصل شمالاً حتى أعماق السعودية جنوباً مروراً بالعراق كله والأردن . ويتردد أن الرجل الذي استدعاه كان يرتبط معه برفقة قديمة تعود الى مطلع الستينات عندما اعتقلا سوية سنة 1964 ، إلا أنه كان قد تخلى عن أي نشاط سياسي علني ليحتفظ بعمله كمحام وبمكانته كوجه قبلي يحظى باحترام واسع ، وقد يكون فوجيء عندما استمع الى الرئيس يطلب اليه الذهاب الى السعودية للالتقاء بمسؤوليها واحياء علاقاته معهم ، بهدف البحث عن سبيل لإعادة العلاقات الثنائية بين بغداد والرياض .

لم يكن الامر غريباً عليه فهو يتردد ، كما يفعل معظم شيوخ « شمر » على زيارة السعودية ، إلا أن العبء الذي وُضع على كاهله هذه المرة يبدو ثقيلاً ، وقد أُتيح له أن يتحدث على نحو شديد الحذر ، ليلبغ الرئيس أن محاولته لن توفق وأن الوقت ما زال مبكراً على القيام بمحاولة من هذا النوع .. وطبقاً لمعلومات مشاعة في بغداد فإن الرئيس عرض عليه أمرألم يكن يتوقعه : (ما رأيك أن تصيح رئيساً للوزراء ؟) ، ويبدو - لو صحت هذه المعلومات - أنه قد اعتذر بطريقة شديدة الهدوء والتهذيب لأن مثل هذا القرار سيغلق عليه الباب نهائياً في السعودية وأنداك فإن الخسارة ستكون مضاعفة ولن تتوافر له فرصة التحرك في المستقبل لاصلاح العلاقات الثنائية .

وحصل تداخل في وساطات تبرع بها فرنسيون لم يكن أحدٌ قد طلب منهم القيام بها ، بل ربما يكون (وسيط فرنسي) قد أوحى للعراقيين أن لقاءه بأحد المسؤولين السعوديين يُمكنه من التصريح بأنّ (الأجواء باتت مهيأة لحوار مصالحة) .. لقد التقط الدبلوماسي العراقي (م . د) تلك الإشارة وبعث من باريس الى بغداد برسالة مختصرة مفادها : أن هناك من سيستقبلنا لو ذهبنا الى جدة بوساطة صديقنا الفرنسي (....) .

ومرت الرسالة عبر جهاز المخابرات العراقي الى مكتب الرئيس الذي وافق على (قيام م . د بزيارة جدة) ، وتمت إجراءات الزيارة على نحو سريع ليجد الدبلوماسي العراقي نفسه في مواجهة مسؤول سعودي سبق له أن إلتقى فعلاً مع الوسيط الفرنسي ، ودار حوار قصير في جدة انتهى على النحو الآتي :

قال الدبلوماسي العراقي : لقد أكد لنا صديقنا الفرنسي (....) أنكم مستعدون لحوار من أجل المصالحة .

فأجاب المسؤول السعودي : لم يبحث هذا الفرنسي معنا في هذه المسألة ولم يسألنا عن رأينا في إجراء هذه المصالحة ، ونحن لا نتفق بتقديراته في العادة .

- لكنني الآن في السعودية وقد قبلتم مجيئي .. فلماذا لا نبحث في الأمر إذن ؟

- حسناً .. نحن مستعدون للإستماع منك إن كنت تحمل معك أمراً بعينه ..

هنا رد الدبلوماسي العراقي عبارات عامة ومبهمه حول طي صفحة الخلاف في أزمة الخليج والحاجة الى العودة بالعلاقات الى ما كانت عليه

قبل الثاني من آب 1990 ، لكنه لم يعرض مشروعاً أو يقترح خطوات للحركة الى أمام ، وإنتهى اللقاء بتبادل عبارات الإحترام ليعود الدبلوماسي العراقي مقتنعاً بأنّ (الصديق الفرنسي) لم يكن دقيقاً في الإشارات التي نقلها الى الطرفين .. وأنه أوقع نفسه في مأزق حقيقي

لقد حدث ذلك بعد أقل من سنتين على إنتهاء الحرب ، ولم تتكرر محاولات الوسيط الباريسي الذي صار المسؤولون السعوديون يتحاشون اللقاء معه والحديث إليه ، حتى خلال زياراتهم الى أوروبا حيث كان قد إعتاد أن يفاجأهم في أماكن سكنهم دون علم مسبق .

بعد سنة من ذلك اللقاء قدم الى جدة رجل الأعمال العراقي (ع) المتحدر من عائلة (الخربيط) ليبلغ أصدقاءه من كبار المسؤولين السعوديين أنه يرغب في التوسط لإصلاح العلاقات العراقية السعودية ، وأن علاقاته الجيدة مع المسؤولين العراقيين (سستيج له فرص النجاح) ، لكن مهمته عولمت على أنها (محاولة من الحكومة العراقية لجس النبض) ، لذلك وجد الرجل الكثير من الوقت للحديث مع أصدقاء سعوديين ، لكنه لم يتمكن من العثور على من يتعامل مع مبادرته – إن كانت مبادرة فردية فعلاً – على أنها مؤشر عن وجود تحول في موقف الحكومة العراقية من جهة مراجعة الأخطاء التي ارتكبت في قرار إجتياح الكويت ، فأقفل هو الآخر عائداً دون أن يحمل (رسالة سياسية) الى بغداد ..

ولم يتردد رجال أعمال ومهاجرون عراقيون مقيمون في بريطانيا من الاتصال مع مدير المخابرات العراقية – الذي كانوا قد تعرفوا اليه في لندن عندما عولج فيها قبل أزمة الخليج – فعرضوا عليه وساطتهم في تأمين اتصالات مع شخصيات سعودية تتردد على زيارة لندن ، وقام طبيب عراقي مقيم في المملكة المتحدة بزيارة الى بغداد التقى خلالها بالفريق صابر الدوري المدير السابق للمخابرات وعرض حسم موضوع الأسرى الكويتين كمدخل لتحقيق انفراج في الطريق لتطبيع العلاقات مع دول الخليج ، إلا أن ذلك الطبيب لم يحصل على مبتغاه فعاد الى لندن دون أن يتمكن من عقد الصفقة التي يزيد حجمها عن ما يمكن أن يقوم به طبيب يجرب حظه لأول مرة في دهاليز السياسة وعملها السري .. وكان في كل خطواته تحت الرصد والمتابعة من جهات كثيرة ..

ونجحت وساطة مغربية في تهدئة الحملات الإعلامية عبر وسائل الإعلام الرسمية فتمكنت من إنقاذ لغة الخطاب الإعلامي من كل ما علق به من أوصاف مضخمة وجارحة ..

وأشيع في أواخر 1993 أن الرئيس صدام اوصل بطريقة ما رسائل مباشرة الى الملك فهد ، وهو الامر الذي شغل اجهزة الاستخبارات الاقليمية والدولية التي حاولت التثبت من صحة هذه الروايات المفترضة ، إذ أن وجود مثل هذا الاتصال يعني ان هناك مساراً سرياً آخر يمتد من بغداد الى الرياض غير ذلك الذي بُني في جنيف بين السيد برزان والشيخ التويجري ، وفي تلك الاثناء ايضاً تردد ان اثنين على الاقل من المقربين الى الرئيس صدام زارا جدة بصفة شخصية وقابلا الامير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي الذي يحتفظ له العراقيون بمختلف فصائلهم وإجتهداتهم بمشاعر الثقة والاطمئنان ويلوذون به لما يظهره من حرص على العراق وشعبه ، وأذكر أنه كان يستمع الى آراء كثيرة ومختلفة حول العراق فيحرك يده ويفتح راحة كفه اليمنى ليقول : .. « لا يهمني اياً كانت الإجتهدات ، المهم ان شبراً واحداً من ارض العراق لن ينقص منه ، فهذا من ثوابت الامور وهو الامر الذي لا جدال حوله ولن نقبل أن يمس أحد جزءاً من ارض العراق في اي حال من الاحوال ..» .

ولأمير عبدالله بن عبدالعزيز صورة محببة في المشرق العربي الذي عرفته بلدانه وسيطاً نزيهاً .. حتى درج كثير من المشرقيين في العراق وسوريا ولبنان على وصفه بـ (الفارس) و (الأمين) لما أظهره من خصائص في التصرف وترفع عن صغائر الأمور ، ولم يجرواً أحد على المس به في فترات تحدرّ العلاقات وتسمم الأجواء السياسية .



تحاشى الرئيس صدام أن يرد بنفسه على خطاب الملك فهد وولي عهده الأمير عبدالله خلال إستقبال وفود الحج (1314 هجرية الموافق

1994 ميلادية) وأوعز لوزير الخارجية السيد محمد سعيد الصحاف أن يُصدر تصريحات إلتصمت بالتجريح الذي بدا بعضاً من الوقت أن الخطاب الإعلامي الرسمي في بغداد سيعف عنه ، ويدل تحاشي الرئيس إصدار التصريح بنفسه أو عبر أحد أقاربه أنه أراد تكريس الفكرة التي تردت بعد سنتين على حرب الخليج من أن هناك أوساطاً في القيادة العراقية تتخذ مواقف مشددة ضد السعودية وقيادتها وأن الرئيس وبعض أقاربه ما زالوا يأملون بتحقيق إنفراج في العلاقات مع السعودية ويتحاشون الإساءة مجدداً إلى أشخاص القيادة السعودية .. وقد سبق للسيد برزان التكريتي أن نقل إلى أوساط سعودية تفاصيل إجتماع ترأسه الرئيس صدام حسين بعد جولة قام بها السيد التكريتي في دول عربية عدة في ربيع 1993 وإستمع الحضور في ذلك الإجتماع إلى تقرير عن جولته ختمه بالقول (إن الحل في يد الملك فهد .. ولا جدوى من مرضاة الجميع ما لم نصلح علاقاتنا مع السعودية والملك شخصياً .. لأن المفتاح هناك وليس في أي مكان آخر) .. ويفترض طبقاً لتلك الرواية أن الرئيس العراقي وافق أخاه على إستنتاجه في حين قاوم ذلك الإستنتاج معظم أعضاء القيادة العراقية ..

كان المطلوب إيصال تلك الرسالة إلى القيادة السعودية بقصد تكريس القناعة بأن الرئيس صدام ما يزال يحفظ المودة والشعور بالإمتنان للملك فهد ولأمير عبدالله وأنه لا يوجد بديل في القيادة العراقية يمكن أن يذهب إلى الحد الذي وصله الرئيس في قناعاته هذه .. وإذا كان لا بد من تفاهم فلا بد أن يكون مع رأس القيادة العراقية لا مع أطرافها وأعضائها الآخرين ..

وأظهرت تصريحات وزير الخارجية الذي لم يكن يملك الصلاحية لإصدارها دون أمر من الرئيس ، أن ترك الباب مفتوحاً أمام مسؤولين عراقيين من خارج الدائرة المحيطة بالرئيس للإدلاء بمثل هذه التصريحات كان يراد به تكريس تلك الفكرة ، مع أن إدراك وحدة مصدر القرار في العراق لم يكن في حاجة إلى جهد كبير لمعرفة وبلوغه .



إمتنعت السعودية منذ 1934 وحتى حرب الخليج 1991 عن ارسال قواتها المسلحة إلى خارج حدودها وفضلت إتخاذ موقف دفاعي داخل الحدود ، فلم تتدخل في النزاع بين حركة التمرد في ظفار والحكومة العُمانية بين 1967 و 1975 ، ولم تكن طرفاً في أحداث 1970 في الأردن ، ولم تشترك في النزاع العراقي – الكويتي في الستينات والسبعينات ، ولم تضطر للقتال مباشرة في الحرب الأهلية اليمنية على الرغم من مقاومتها للتدخل المصري ، ولم تفعل الأمر نفسه خلال الحرب بين العراق وإيران 1980 – 1988 ، ولم تتدخل في الصدامات العسكرية بين شطري اليمن خلال السبعينات ، ولم تحدث غير اشتباكات محدودة في مناطق حدودية صغيرة مع اليمن بعد آخر معركة عسكرية مع اليمن مطلع الثلاثينات . لذلك فإن حرب الخليج جاءت لتخل بواحد من أكبر المتغيرات على الإستراتيجية السعودية التي كانت منسجمة أيضاً مع دبلوماسية متحفظة تنوء عن اتخاذ مواقف حادة وتلوذ بالخيارات الوسط لتحاشي الإصطدام مع الآخرين والمحافظة على أكبر ما يمكن من علاقات التعاون والمصالحة .

وينحو السعوديون الى تبسيط ظاهرة الخلافات الحدودية ، ويعتقدون أنها مسائل بسيطة قابلة للتسوية في مناخ من (الثقة والأخوة) منوهين بانهم الوحيدون منذ ما يزيد على ستين سنة لم يستخدموا القوة العسكرية او يلوحوا باستخدامها وان آخر (حرب حدودية) خاضوها كانت سنة 1930 / 1931 مع اليمن ، وهي حالة منفردة انتهت الى عقد اتفاقية الطائف سنة 1934 حول رسم الحدود اليمنية – السعودية التي يفترض انها تتجدد مرة كل عشرين سنة . وهو الأمر الذي حصل في 1954 و 1974 ، وواجهت عشية تجديدها سنة 1994 اختناقات حساسة قادت الى نشوء لجنة فنية بين البلدين لم تزل منذ سنة ونصف تعالج تفاصيل تتعلق بأسس التفاوض وقواعده وجداول أعماله .. وقد تمضي سنتان أو ثلاث قبل ان ينشأ مفهوم مشترك متطابق في معالجة مسألة الحدود ..

ويشعر السعوديون بالإرتياح لما حققوه من تسويات حول بعض مسائل الحدود مع بعض الدول المحيطة بهم خلال الستينات والسبعينات فقد تم التراضي مع الأردن في 10 / 8 / 1965 بموجب اتفاق حدودي شمل المناطق القريبة من العقبة وتبوك ، وتمت

تسوية الخلافات البرية مع الكويت على أساس انشاء منطقة محايدة تضمن الإشتراك في استخراج النفط ، كما اتفقت السعودية مع إيران سنة 1968 على معالجة الخلاف حول جزيرتي « عربي » و « فارس » في الخليج العربي . ولذلك فإن تلك التسويات المرضية لجميع الأطراف وفرت سابقا كان يمكن اتخاذها مدخلاً لمعالجة أية اختلافات قديمة أو متجددة تظهر هنا أو هناك .. عدا عن أن ظروف الحرب العراقية – الإيرانية خلال الثمانينات ، والشعور الجماعي بالخطر الإيراني قد أدى الى تجميد ما تبقى من خلافات في المسائل الحدودية وحلول أولوية أمنية مشتركة فوق جميع الأولويات الثنائية المتعلقة بالقضايا الخلافية ، وتميز عقد الثمانينات بالتسكين وتأجيل إثارة الخلافات قبل أن تنفجر أزمة الخليج على خلفية التنازع العراقي – الكويتي في مطلع عقد التسعينات لتجعل هذا العقد أشد إضطراباً من كل ما عرفته عقود تأسيس العلاقات الثنائية ، ليس على مستوى منطقة الخليج وحدها ، بل على مستوى العلاقات العربية التي عصفت بها خلافات قديمة – جديدة حول الولاية السياسية على الأرض ... إلا أن المفارقة كانت في غياب خلاف من هذا النوع بين العراق والسعودية على الرغم من سعة الفجوة على مستوى العلاقات السياسية الى الحد الذي يبدو أن إعادة ترميم هذه العلاقات لن يتحقق حتى نهاية القرن .



في صيف 1994 لم تكن هناك فرصة أمام السيد برزان التكريتي للقاء الشيخ التويجري الذي مرّ في موعده المحدد بمدينة (جنيف) ، وقد يكون أدرك أن هناك أشخاصاً في بغداد يلاحقون محاولاته لإحباطها كما سيحبطون محاولات أخرى لاحقة لم تكن قد خرجت من جبة الحكم لكنها صدرت عن شخصيات عراقية كانت محط إحترام السعوديين وموضع ثقة شعب العراق ، لذلك بدا من الصعب البرهنة على مصداقية ما سيعرضه السيد برزان على السعوديين ، وإكتفى الرجل هذه المرة بسلام عابر على أحد أبناء الشيخ السعودي دون أن تتعرض تلك المحادثة القصيرة جداً الى أي موضوع سياسي .. فربما لا يكون قد تبقى موضوع سياسي يصلح للحديث.. فهل انتهى كل شيء يا ترى ...؟..